### مقارنة بالأعوام الماضية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية

# محافظ «المركزي»: نتائج البنوك الكويتية العام الماضي أظهرت تطورات إيجابية واضحة

«كونا» – قال محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل ان البنك المركزي انتهى من مراجعة البيانات المالية المدققة للبنوك الكويتية لنهاية ديسمبر 2012 مبينا أن نتائج هذه البيانات المالية أظهرت تطورات إيجابية واضحة مقارنة بالأعوام الماضية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية الأمر الذي يدعو إلى التفاؤل والثقة بتحسن النشاط الاقتصادي المحلي.

واضاف الهاشل في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان تحسنا ملموسا طرأ على عناصر الأداء الأساسية لهذه البنوك وعلى النحو الذي يعكسه مؤشر المرتكزات الرئيسية الأربعة التي تشكل عناصر دعم قوة البنك وسلامة مؤشراته المالية والتي يمكن أن نطلق عليها «مربع السلامة المالية» وتتمثل في كل من جودة الأصول والسيولة والربحية ومعدلات كفاية رأس المال وهي قنوات متداخلة ومتكاملة بطبيعتها ويعزز بعضها بعضا.

وفي إطار تقديم المزيد من الايضاحات حول تلك التطورات اشار المحافظ إلى سبع نقاط رئيسية اولاها ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من نحو 6. 25 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011 إلى نحو 9ر26 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012 بزيادة قدرها 3ر1 مليار دينار اي بنسبة نمو في حدود 5 في المئة.

وقال المحافظ ان نسبة النمو هذه تعكس تطورا ايجابيا في نمو الائتمان المصرفي مقارنة بنسبة نمو سنوي قدرها 6. 1 في المئة في عام 2011 ونسبة نمو سنوي قدرها 4ر0 في المئة في عام 2010 وبما يدعو إلى التفاؤل والثقة في تحسن حركة النشاط الاقتصادي المحلي ومما لا شك فيه ان استمرار هذا النمو في عام 2013 سيكون له انعكاسات إيجابية على أيرادات البنوك وصافي أرباحها وتدعيم قواعدها الرأسمالية.

وعن النقطة الثانية قال المحافظ انها تتمثل في استمرار التحسن في جودة الاصول للبنوك الكويتية نتيجة للجهود الحثيثة لبنك الكويت المركزي والبنوك خلال عام 2012 بشأن تحليل وتقييم جودة محفظة القروض بشكل دقيق في ضوء تطبيق المعايير المهنية السليمة في هذا المجال وقد انعكس هذا التحسن في مواصلة الانخفاض في نسبة القروض غير المنتظمة التي تراجعت بشكل ملموس من 06. 7 في المئة في نهاية ديسمبر 2011 إلى 95. 4 في المئة في نهاية ديسمبر 2012.

وذكر المحافظ ان هذا التحسن في مؤشر جودة الأصول قد رافقه ايضا تحسن في نسبة تغطية المخصصات المحددة والعامة والاحترازية إلى اجمالي الديون النقدية غير المنتظمة حيث ارتفعت تلك التغطية من 8. 71 في المئة في نهاية ديسمبر 2011 إلى 8. 94 في المئة في نهاية ديسمبر 2012 علما بانه في حالة أخذ الضمانات مقابل تلك المديونيات بعين الاعتبار فإن نسبة التغطية المشار إليها ترتفع إلى 6. 128 في المئة في نهاية ديسمبر 2011 وتسجل قفزة كبيرة لتصل إلى 8. 174 في المئة في نهاية ديسمبر 2012 ولا شك انها معدلات تغطية مريحة تدعو إلى مزيد من الاطمئنان حول سلامة المؤشرات المالية للقطاع المصرفي.

وعن النقطة الثالثة اشار الدكتور الهاشل الى ان البنوك الكويتية واصلت تحقيق أرباح صافية وبمعدلات تعتبر جيدة اخذين بالاعتبار انحسار فرص التوظيف المناسبة لاستغلال فوائض السيولة لدى البنوك مع استمرارها بإبقاء المخصصات التحوطية «الاحترازية» في إطار تعزيز إدارة المخاطر لدى البنوك وتحسين نسبة التغطية للديون غير المنتظمة لديها.

واضاف ان هذه الاجراءات من قبل البنوك تأتي استجابة للسياسة التي يطبقها البنك المركزي في إطار أسلوب الرقابة التحوطية وبما يتماشى مع تطورات الرقابة المصرفية الدولية التي أكدتها الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية وتضمنتها ايضا حزمة إصلاحات بازل «3» بشأن بناء المخصصات في ضوء نظرة مستقبلية.

واوضح انه في نهاية ديسمبر 2012 بلغ صافي الأرباح الخاص بمساهمي البنوك الكويتية الثقليدية والاسلامية وبنك الكويت الصناعي نحو 8. 578 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 9. 570 مليون دينار في نهاية ديسمبر عام 2011 بزيادة قدرها 9. 7 ملايين دينار وبنسبة نمو 4. 1 في المئة علما بان ارباح بنك الكويت الوطني لعامي 2011 و 2012 تشمل حصته من ارباح بنك بوبيان.

اما عن النقطة الرابعة فقال الهاشل ان البنوك المحلية حافظت كذلك على معدلات كفاية رأس مال أعلى من متطلبات الحد الأدنى لهذه النسبة البالغة 12 في المئة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي والتي هي بدورها أعلى من متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية وقدرها 8 في المئة وفقا لمعيار بازل «2». حيث بلغت هذه النسبة في نهاية ديسمبر 2012 نحو 2ر18 في المئة.

واضاف انه اضافة الى المعدلات العالية لكفاية رأس المال لدى هذه البنوك وبما يفوق المعدلات الدولية فإنه جدير بالملاحظة ايضا أن البنوك الكويتية تتفوق بشكل واضح في جودة رأس المال الذي يشكل مصدات حقيقية لمواجهة أي صدمات ويعطي هذه البنوك المرونة والقدرة الكافية على احتواء آثار أي متغيرات معاكسة مع الاستمرار في مواصلة النشاط.

وتابع ان جودة رأس المال لدى البنوك الكويتية تتمثل في كون الجزء الأكبر من قاعدة رأس المال لديها وبنحو 2ر89 في المئة يمثل رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة التي تم بناؤها من صافي ارباح البنوك عبر سنوات طويلة بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة وهي مجموعة البنود التي تدخل ضمن مكونات ما يعرف بالشريحة الأولى لرأس المال وفقا لمعيار بازل «2».

واوضح الهاشل انه يلاحظ بناء على ذلك بان البنوك الكويتية وخلافا للنهج الذي تتبعه الكثير من البنوك العالمية لا تعتمد في بناء رأس المال التنظيمي لديها أو قاعدة رأس المال على الديون والأدوات الأخرى المساندة لرأس المال وهي بمنزلة جودة اقل وتعتبر ضمن الشريحة الثانية وفقا لمعيار بازل «2».

وذكر ان الأزمة المالية العالمية كشفت عن أن هذه النوعية من مكونات رأس المال لم تسعف تلك البنوك في احتواء الصدمات وهو ما أجبر العديد من الدول على تطبيق خطط انقاذ مالي غير مسبوقة لحماية مصارفها الأمر الذي أثقل كاهل الموازنات العامة لتلك الدول وكان من الأمور التي أخذتها حزمة اصلاحات بازل «3» بعين الاعتبار جاءت متضمنة تعديلات تستهدف تعزيز وتحسين جودة رأس المال.

وقال الهاشل «لذلك أرى أن هذا التفوق الذي تسجله مصارفنا الوطنية على صعيد جودة رأس المال وليس فقط حجمه هو من المقومات الأساسية التي توفر لديها المرونة الكافية لمقاومة الصدمات والقدرة على استيفاء متطلبات بازل «3» بشأن التعديلات المقترحة في معيار رأس المال».

واضاف «هذا وفي ضوء التوجهات المستمرة لبنك الكويت المركزي لحث البنوك على تدعيم قواعدها الرأسمالية اخذا بالاعتبار جانب الحيطة والحذر في مواجهة أي احتمالات لانعكاسات الأزمة المالية العالمية فقد قام العديد من هذه البنوك بتدعيم قواعدها الرأسمالية منذ عام 2009 من خلال طرح أسهم جديدة للاكتتاب وضخ أموال جديدة ساهمت أيضا في تعزيز جودة رأس المال».

اما عن النقطة الخامسة فقال الهاشل ان البنوك الكويتية تتمتع بفوائض سيولة تزيد على متطلبات الحدود الدنيا لنسبة السيولة القانونية المحددة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها 18 في المئة حيث بلغت هذه النسبة في نهاية ديسمبر 2012 نحو 27 في المئة وتمتاز هذه الأصول في كونها ذات جودة عالية حيث تتمثل في أدوات الدين العام اضافة إلى الودائع لأجل لدى البنك المركزي والسندات الصادرة عنه وهي من أدوات التدخل التي يستخدمها البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة في إطار عمليات السياسة النقدية.

وأشار الهاشل في النقطة السادسة الى اختبارات الضغط حيث اظهرت نتائجها عن نهاية ديسمبر 2012 والمنظور أمامي لمدة سنة قدرة هذه البنوك على مواجهة الصدمات في ظل سيناريوهات صعبة لاختبارات الضغط والعمل في أوضاع ضاغطة مبينا أن بنك الكويت المركزي يقوم بتطبيق ثلاثة أنواع من اختبارات الضغط يستند الأول منها الى تعريض البنوك لصدمات افتراضية سلبية في أهم متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي ومنها تراجع أسعار النفط وتراجع نتائج المحلي الاجمالي وانخفاض أسعار الصرف وتراجع أسعار الأصول المالية والعقارية وتراجع مستويات السيولة لدى البنوك وارتفاع تكلفة الأموال لديها.

وقال الهاشل انه وفقا لهذا النوع من الاختبارات الذي تم تطويره داخليا لدى البنك المركزي في ضوء قاعدة بيانات خاصة بكل بنك وبالقطاع المصرفي ككل فإنه يتم قياس أثر تلك الصدمات الافتراضية على معدلات الزيادة في حجم القروض غير المنتظمة وانخفاض قيمة المحفظة الاستثمارية المالية والعقارية وتراجع مستويات السيولة وانخفاض هامش الربحية وتراجع النمو في حجم انشطة البنوك وبالتالي قياس الأثر النهائي لتلك الصدمات على صافي أرباح البنوك وعلى معدلات كفاية رأس المال لديها.

واضاف الهاشل ان النوع الثاني من اختبارات الضغط يستند الى نموذج مصمم من البنك المركزي لاجراء هذه الاختبارات من قبل البنوك بصورة نصف سنوية ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في إطار تطبيق الركن الثاني من معيار بازل «2» وما يتطلبه ذلك من متطلبات رأس مال اضافي لمواجهة بعض المخاطر الأخرى مثل مخاطر السيولة ومخاطر التركز الائتماني ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية بالإضافة إلى متطلبات رأس المال في الركن الأول من المعيار لمواجهة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

وذكر ان هذا النموذج الذي تطبقه البنوك بشكل موحد يستند الى قياس نتائج اختبارات الضغط لمنظور أمامي لمدة سنة بناء على ثلاثة سيناريوهات لشدة التعرض للصدمات «معتدل ومتوسط وشديد» تبين بشكل محدد أثر التغيرات السلبية لكل سيناريو على معدلات كفاية رأس المال «ونذكر على سبيل الإيضاح أن هذه السيناريوهات تأخذ بفرضيات تتعلق بزيادة المخصصات المحددة مقابل محفظة القروض وزيادة مخصصات الانخفاض في قيمة الاستثمارات المالية والعقارية وكذلك فرضيات لارتفاع في أسعار الفائدة التي تدفعها البنوك على الودائع مع انخفاض في أسعار الفائدة التي تتقاضاها على القروض وكذلك فرضيات انخفاض في الدخل من غير الفوائد».

واوضح الهاشل ان النوع الثالث من اختبارات الضغط يتمثل فيما تجريه البنوك من اختبارات وفقا للرؤية الخاصة بكل بنك وذلك في اطار توجه من البنك المركزي لإتاحة المجال أمام البنوك لإجراء هذه الاختبارات وفقا لما تراه من سيناريوهات وفرضيات أخذا بالاعتبار ما قد يكون هناك من تفاوت في هياكلها المالية وطبيعة انشطتها وحدود نزعة المخاطر لديها.

وقال الهاشل ان نتائج تلك الاختبارات بأنواعها الثلاثة قد اظهرت قدرة ومرونة كبيرة لهذه البنوك في مواجهة مختلف الصدمات والاستمرار في مواصلة نشاطها في ظل الأوضاع الصعبة بدعمها بذلك ما توفره قواعدها الرأسمالية وأوضاع السيولة لديها من مصدات كافية لامتصاص تلك الصدمات.

وعن النقطة السابعة قال الهاشل انه وبالإضافة إلى مجموعة التطورات الإيجابية التي تعكسها المؤشرات الكمية سالفة الذكر فقد واصلت البنوك الكويتية تحسين إدارات المخاطر لديها ومواصلة جهودها باتجاه تعزيز معايير الحوكمة في ضوء تطوير أساليب الرقابة من قبل البنك المركزي وبصفة خاصة الأخذ بنهج تركيز الرقابة على أساس المخاطر بالإضافة إلى التحقق من وظيفة الالتزام مع تبني وتطبيق معايير الحوكمة السليمة في كل أعمال البنك والتي تؤكدها قواعد ونظم الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي في يونيو 2012.

وأشار المحافظ إلى أن قوة المراكز المالية للبنوك الكويتية والتطورات الكمية والنوعية الإيجابية المستمرة في مؤشرات السلامة المالية لديها تؤكدها التصنيفات الائتمانية لهذه البنوك التي تتم بشكل منتظم من قبل وكالات التقييم العالمية والتي تعززها أيضا التصنيفات السيادية المميزة لدولة الكويت من قبل تلك الوكالات.

- تحسن ملموس طرأ على عناصر الأداء الأساسية للبنوك
- ارتفاع رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني
- استمرار النمو في عام 2013 سيكون له انعكاسات إيجابية على إيرادات البنوك وصافي أرباحها

محمد الهاشل

- استمرار التحسن في جودة الأصول للبنوك نتيجة الجهود الحثيثة للبنك المركزي
- المصارف المحلية حافظت على معدلات كفاية رأس مال أعلى من متطلبات الحد الأدنى لنسبة 12 في المئة
- البنوك تتمتع بفوائض سيولة تزيد على متطلبات الحدود الدنيا لنسبة السيولة القانونية

- التصنيفات الائتمانية للبنوك تؤكد قوة مراكزها المالية وتعزز أيضاً التصنيفات السيادية لدولة الكويت من قبل وكالات التقييم العالمية
- البنوك واصلت تحسين إدارات المخاطر لديها وكثفت جهودها باتجاه تعزيز معايير الحوكمة

الوضع الاقتصادي مطمئن

### أنهت تعاملات أول أسابيع مارس على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة

# «بيان»: البورصة عند أعلى مستوى منذ عامين

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية انهى تعاملات أول أسابيع شهر مارس على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق الارتفاع للاسبوع العاشر على التوالي، لينهي تعاملات الأسبوع عند أعلى مستوى له منذ ما يقارب العامين، مدعوما باستمرار النشاط المضاربي الذي يتركز بشكل ملحوظ على الأسهم الصغيرة، في حين لم يفلح كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 في تحقيق المكاسب، وذلك في ظل استمرار تراجع عددا من الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في السوق، والعزوف الذي تشهده بعض الأسهم الأخرى.

وأضاف التقرير هذا وعلى الرغم من المكاسب التي حققها السوق منذ بداية العام الجاري وحتى الآن، إلا أن الفضل في هذه المكاسب يرجع إلى المضاربات السريعة وعمليات الشراء قصيرة الأجل التي يقوم بها بعض المستثمرين، والتي تتركز بشكل واضح على الأسهم الصغيرة والمتوسطة، وسط انحسار عمليات الشراء الاستثماري طويل الأجل نتيجة تخوفات المستثمرين من سقوط الأسهم على المدى البعيد في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد المحلي حاليا، الأمر الذي يتطلب تدخل حكومي سريع لإصلاح ومعالجة المشكلات الاقتصادية التي تمر بها البلاد من أجل بث روح التفاؤل بين المستثمرين في السوق المحلي، والذي يعد المرآة التي تعكس أوضاع الاقتصاد الكويتي.

وأوضح التقرير على الصعيد الاقتصادي، صرح وزير التجارة والصناعة انه سيتم تشكيل لجنة مختصة لمتابعة خطة العمل المقترحة حول قانون الإعسار خلال الأيام المقبلة، موضحا أن هذه اللجنة ستجتمع بوفد من البنك الدولي والذي سيزور الكويت قريبا.

وكما أشرنا في تقاريرنا السابقة، فلا بد من إقرار هذا القانون مع تعديله بشكل سريع، بل ويعطى صفة الاستعجال، وذلك بما يضمن توفير بيئة عمل مشجعة للقطاع الخاص، وإننا لنأمل أن يتم إعادة النظر بشكل عام في القوانين الاقتصادية الأخرى المعيقة والبالية منها من قبل الأجهزة المعنية في الدولة، وذلك من أجل معالجة الثغرات التي تشوبها، حتى تتوافر بيئة عمل مناسبة للشركات الوطنية، وتشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار في الاقتصاد المحلي.

وتابع على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد واصل أداءه المتذبذب على وقع عمليات المضاربة المهيمنة على التعاملات منذ فترة ليست بالقليلة، وسط استمرار التباين في السيطرة على إغلاقات المؤشرات الثلاثة، إذ واصل المؤشر السعري تسجيل المكاسب الأسبوعية، محققا ارتفاعا في كل جلسات الأسبوع، مما مكنه من تخطي حاجز 6,500 نقطة صعودا لأول مرة منذ عامين تقريبا، حيث جاء ذلك نتيجة عمليات الشراء المكثفة التي تركزت على الأسهم الصغيرة، والتي تعد الداعم الأكبر للسوق خلال هذه الفترة، في المقابل، تراجع كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 في ظل استمرار عمليات البيع وجني الأرباح التي تتعرض لها بعض الأسهم القيادية والثقيلة المدرجة في السوق، ولاسيما بعض الأسهم في قطاعي البنوك والخدمات، وهو ما أثر بشكل أكبر على مؤشر كويت 15.

هذا وقد شهد السوق هذا الأداء وسط ارتفاع مؤشرات التداول بشكل واضح بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع ما قبل السابق، حيث جاء ذلك بالرغم من ترقب السوق لاستكمال إعلانات نتائج الشركات المدرجة عن العام المالي 2012 قبل انتهاء المهلة القانونية المحددة للإفصاح والتي ستنتهي مع انتهاء الشهر الجاري.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 10.79 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 3.16 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 2.14 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,574.78 نقطة، مسجلا نموا نسبته 1.72 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 0.21 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 430.86 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,030.69 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 0.67 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 77.17 في المئة ليصل إلى 47.19 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 76.36 في المئة، ليبلغ

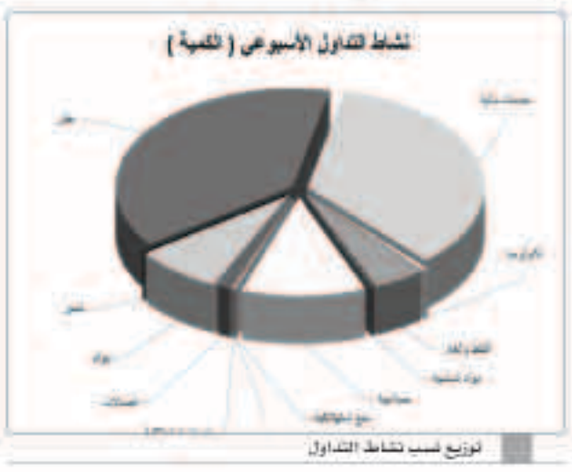

توزيع نسب نشاط التداول

UPC
الشركة المتحدة للأدوية
United Pharmaceutical Co.

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة المتحدة للادوية ش.م.ك.م

يتشرف مجلس ادارة الشركة المتحدة للادوية ش.م.ك.م بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2012/3/31 المزمع عقدة في يوم الاحد الموافق 2013/3/17 في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً بمقر الشركة الكائن بالشرق – برج مدينة الاعمال الكويتية – الدور 25.

وذلك لمناقشة بنود جدول الاعمال التالي:

1- سماع تقرير مجلس الادارة عن الفترة المالية المنتهية في 2012/03/31 والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في 2012/03/31 والموافقة عليه.
3- المصادقة على الميزانية العمومية والبيانات الختامية للفترة المالية المنتهية في 2012/3/31
4- مناقشة عدم توزيع أرباح للشركة عن الفترة المالية المنتهية في 2012/03/31.
5- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات الصلة.
6- تحديد الموافقة على إدراج أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة).
7- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الادارة ومراقبي حساباتهم عن كل ما يتعلق بنشاطاتهم الخاصة عن الفترة المالية المنتهية في 2012/3/31.
8- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2013/3/31 وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابه.

يرجى مراجعة مكتب بدر البزيع في خلال اوقات الدوام الرسمي – بتايد القار- مدخل ابراج البشر والكافتي برج الدروازة الدور الأول.
ت: 22445458

والله الموفق،،،

الشركة المتحدة للأدوية